عاص اطرش *

الاقتصاد الإسرائيلي بين الانتفاضة وأزمة الصناعة التكنولوجية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العقد الأخير تحولاً ملموساً، خاصة في أعقاب اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين والأردنيين، ففي حين كانت الاستثمارات الاجنبية محدودة حتى نهاية الثمانينيات، برزت في التسعينيات زيادة ملموسة في الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل ووصلت إلى ما قيمته ٨ مليارات دولار في العام ٢٠٠٠، ولقد برز هذا التحول أيضاً في ارتفاع الناتج القومي العام للفرد من ١١٠٠٠ دولار العام ١٩٩٠ إلى ١٧٦٠٠ دولار في العام ٢٠٠٠، كذلك بلغت نسبة النمو في الناتج القومي الاجمالي لسنة ٢٠٠٠ ما قيمته ٥,٩٪ مقارنة بنمو اقتصادي بلغ ٢,٣٪ العام ١٩٩٩ و ٢,٤٪ العام ١٩٩٨، ومع هذا فإن توقعات وزارة المالية الإسرائيلية تقول إن نسبة النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠١، ستهبط وتصل إلى نسب متقاربة لما كانت عليه في العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وتأتي هذه التوقعات نتيجة للانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في نهاية ايلول ٢٠٠٠، وما زالت مستمرة حتى اليوم، إضافة إلى تأثيرات خارجية، أهمها التباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة ودول أخرى، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل التحولات الايجابية التي كانت في العقد الأخير خاصة العام ٢٠٠٠، ستتغير نتيجة لأوضاع المنطقة الأمنية والسياسية.

قبل الدخول إلى ذلك بودنا أن نذكر أن التحولات المتوقعة على الإقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠١ هي عوامل خارجية، وسيكون من الصعب السيطرة على هذه التأثيرات، أو حتى تصحيحها كلياً، وسنحاول هنا إلقاء الضوء على عاملين أساسيين في تأثيرهما في الاقتصاد الإسرائيلي وهما؛ الانتفاضة الفلسطينية، والركود الاقتصادي العالمي، خاصة في الولايات المتحدة، وتراجع قطاع التكنولوجيا المتطورة بالذات.

الانتفاضة الفلسطينية

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأيام الأخيرة من شهر أيلول، حدث تراجع في الاقتصاد الإسرائيلي في عدة قطاعات، وكان أكثر القطاعات تضرراً، قطاع السياحة، ففي حين كانت التوقعات تقول إن قطاع السياحة سيكون من أكثر القطاعات ازدهاراً في العام ٢٠٠٠، اتسمت هذه الفترة بهبوط حاد في السياحة الخارجية إلى إسرائيل خاصة في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٠٠، حيث بلغت

* باحث اقتصادي، مدير مركز «يافا» في الناصرة.

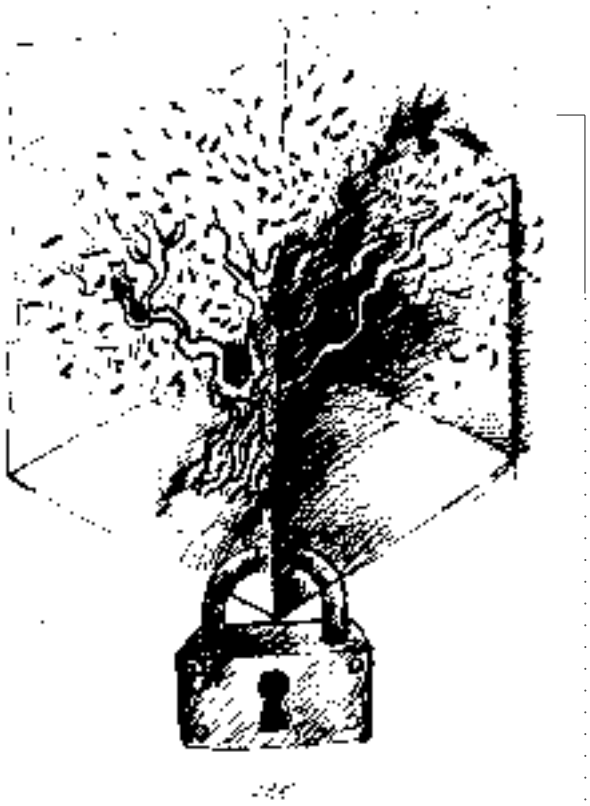

نسبة الهبوط في الطلب على الغرف في الفنادق اكثر من ٤٠٪، واستمر هذا الوضع مع تحسن بسيط في كانون الاول وكانون الثاني ٢٠٠١، وكان التأثير الكبير في القدس ومنطقة الشمال بالذات، (نتيجة للانتفاضة الفلسطينية عند الفلسطينيين من داخل إسرائيل أيضاً)، إضافة إلى قطاع السياحة، شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً في قطاعات أخرى عديدة، أهمها قطاعا البناء والزراعة اللذان يعتمدان على العمال الفلسطينيين في الأساس.

من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي بالانتفاضة الفلسطينية، خصوصاً القطاعات التي لها صلة مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني، ومن الطبيعي أن تكون نتائج هذه الانتفاضة لها صلة مباشرة بالسلع والمنتوجات المُصدرة إلى فلسطين، فعلى سبيل المثال وخلال فترة الانتفاضة تناقص عدد العمال الفلسطينيين بشكل كبير، خاصة أنهم في كثير من الأحيان مُنعوا من الدخول إلى أماكن عملهم خلال فترات «الحصار الأمني» الذي فُرض على مناطق السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك فان التراجع في الاقتصاد الفلسطيني، والانحسار الكبير الذي طرأ على الناتج القومي الفلسطيني أثر بصورة مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي، حيث أن غالبية الاستيراد الفلسطيني هو من إسرائيل، وبالتالي فإن الاستيراد الفلسطيني المقلص والمحدود خلال فترة الانتفاضة ادى إلى تراجع الاقتصاد الإسرائيلي، وبمعنى آخر فإن الصادرات الإسرائيلية لفلسطين تناقصت بشكل كبير، وبرزت التأثيرات السلبية واضحة في سوق العمل الاسرائيلي، فحسب استطلاع أجرته وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الإسرائيلية في أوساط المشغلين الإسرائيليين، تبين أن تأثير الانتفاضة الإسرائيلية أدى إلى زيادة نسبتها ٥٠٪ في عدد المفصولين من عملهم في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، مقارنة مع الربع الثالث لنفس السنة، وبلغ عددهم ٦٤ ألف عامل، وكان حوالي ربع المفصولين من العمل، حسب ادعاء المشغلين، نتيجة لأعمالهم في ظل الهبوط في الانتاج والمبيعات بسبب الأحداث الأخيرة.

ويقول هذا الاستطلاع، إن الهبوط في عدد العاملين كان في قطاع السياحة والخدمات السياحية.

من جهة أخرى فإن النقص في العمال الفلسطينيين أدى إلى زيادة استيعاب العمال الاسرائيليين في قطاع البناء والزراعة، فقد استوعب قطاع الزراعة زيادة بنسبة ٤,٨٪ من العمال الاسرائيليين، واستوعب قطاع البناء ٣,٠٪، وحسب ادعاء معدي الاستطلاع فإن استيعاب العمال في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٠ كان سيرتفع بـ ٧٦,٥٠٠ ألف عامل لو لم تحدث الانتفاضة.

ورغم هذا التأثير المباشر الذي كان متوقعاً من اليوم الأول للانتفاضة، فإن الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية والعالمية، توقعت أن يكون هذا التأثير عابراً، ولفترة زمنية محدودة، خاصة أن حكومة باراك خلال وجودها في السلطة لم تتخلَّ عن الترويج لخطاب سلمي، وأوحت إلى القطاعات الاقتصادية محلياً وعالمياً، بأن المسيرة السلمية مستمرة، وعبّرت عن ذلك من خلال المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حتى يومها الأخير، وبالتالي فإن هذا لم يؤثر بصورة ملموسة على الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل؛ انتهى العام ٢٠٠٠، رغم تأثيرات الانتفاضة، مميزاً الاقتصاد الكلي الإسرائيلي بتحولات ايجابية تصاعدية قياساً إلى السنوات التي سبقتها، ورغم هذه النظرة الكلية المتفائلة فإنه على مستوى الاقتصاد الجزئي، كانت هنالك تأثيرات متمايزة، فقطاعات الصناعات التقليدية شهدت ركوداً مستمراً في النصف الأخير من سنوات التسعين، وجاءت الانتفاضة وزادت هذا الركود، ولذلك فإن نسبة البطالة ارتفعت بين عمال هذه القطاعات، خاصة في ما يسمى «مدن التطوير»، المتمركزة جنوب البلاد وشمالها، وكان أكثر المتضررين من هذا الركود المستمر هم العمال الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل، حيث زادت نسبة البطالة بينهم بصورة كبيرة وتمركزت في القرى والمدن العربية أيضاً في شمال البلاد وجنوبها، وكان تأثير انتفاضة الاقصى على السكان الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل سلبياً أيضاً في نواحٍ مختلفة، فإلى جانب نسبة البطالة العالية، توقفت الحركة التجارية مع جيرانهم في المدن اليهودية، ما أدى إلى تزعزع اقتصاد الفلسطينيين المواطنين

في إسرائيل، بينما كان التأثير غير مرئي على المدن اليهودية الإسرائيلية الرئيسية، خاصة، أن قطاع التكنولوجيا المتطورة (هاي تيك) غطى على التأثيرات الاقتصادية السلبية الاخرى.

قطاع التكنولوجيا المتطورة

يعود سر الازدهار الكلي الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠ إلى التنمية المتسارعة في قطاع الصناعة التكنولوجية المتطورة، فدون هذا القطاع بلغت نسبة التنمية للعام ٢٠٠٠ ما قيمته ٣,٩٪، كذلك كان لهذا القطاع أهمية كبرى في السنوات التي سبقتها.

ويدل ذلك على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، خاصة أن إسرائيل تعد الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في العالم من ناحية الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية المتطورة.

لقد ساندت التنمية في قطاع التكنولوجيا المتطورة الاقتصاد الإسرائيلي ككل، واكسبته حصانة ما في بداية الانتفاضة، إضافة إلى الثقة المحلية والعالمية التي اكتسبها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة للتسارع التنموي، خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، حيث استطاعت الجهود المبذولة من قبل الحكومات الإسرائيلية، وبنك إسرائيل، القضاء على التضخم المالي الذي وصل إلى نسب عالية جداً في بداية الثمانينيات، من جهة أخرى استطاع الاقتصاد الإسرائيلي تقليص العجز ضمن رؤية استراتيجية تقول: إن مقدار العجز سيصل في العام ٢٠٠٣ إلى المقدار الذي حدده الاتحاد الاوروبي.

ونتيجة لذلك لم يتأثر هذا القطاع سلباً في الأشهر الأولى للانتفاضة، خاصة أن قياديي الاقتصاد الإسرائيلي والقادة السياسيين الاسرائيليين تحدثوا بلغة واحدة إلى الرأي العام والى المستثمرين الأجانب، مفادها أن الانتفاضة ظاهرة عابرة، وسريعاً ما سيعود السلام إلى المنطقة، مما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

ولكن سرعان ما تبدلت الامور، ففي نهاية العام الماضي استقال باراك من رئاسة الحكومة، وأجريت في أوائل السنة الحالية انتخابات جديدة، تسلم فيها زمام الحكم في إسرائيل اليمين الإسرائيلي بزعامة شارون، وتبين أيضاً أن الانتفاضة تأخذ زخماً جديداً في المنطقة، مما يؤثر في الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذا من المتوقع أن تتزعزع الثقة لدى المستثمرين، إضافة إلى ذلك فإنه خلال العام ٢٠٠٠، شهد قطاع التكنولوجيا المتطورة تراجعاً في الولايات المتحدة، خاصة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠، وفي منتصف شهر آذار الماضي ٢٠٠١ (حتى كتابة هذه السطور) شهدت بورصة الأسهم الأميركية «نازداك» تقلبات بأسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتطورة، إثر الإعلان عن توقعات هذه الشركات للارباح خلال العام ٢٠٠١، فانخفاض اسعار الاسهم لم يعد مقتصراً على أسعار شركات الانترنت، وإنما امتد إلى كل الصناعات الالكترونية الأخرى. ولانخفاض أسعار الأسهم، إذا ما استمر في بورصة نيويورك، تأثير أيضاً في الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة أن الكثير من شركات صناعات التكنولوجيا المتطورة يتداولون أسهمها في بورصة نيويورك، وهناك ارتباط وثيق في هذا القطاع مع قطاع التكنولوجيا المتطورة، في الولايات المتحدة، فحتى قبل التقلبات الأخيرة في سعر الأسهم في الولايات المتحدة، فإن التوقعات الإسرائيلية للعام ٢٠٠١ في هذا القطاع، تشير إلى حدوث تباطؤ، ولقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال شهري كانون الثاني وشباط اغلاق العديد من شركات التكنولوجيا المتطورة، وفصل العديد من العمال في هذا القطاع. والتوقعات الحذرة للعام ٢٠٠١ تقول إن هذا القطاع سيشهد تراجعاً عالمياً ومحلياً.

وتفيد توقعات وزارة المالية الإسرائيلية للعام ٢٠٠١ أنه سيحدث تراجع في الاقتصاد الاسرائيلي، ويبين الجدول التالي هذه التوقعات:

	تلخيص للعام ٢٠٠٠	التوقعات لعام ٢٠٠١
نسبة النمو في الناتج القومي الاجمالي	٦٪	٢٪ – ٣٪
نسبة الزيادة في الاستهلاك الفردي	٥,٨٪	٤٪
نسبة الزيادة في تصدير السلع والخدمات	٢٣,٣٪	٣,٥٪
الزيادة في نسبة البطالة	٨,٨٪	٩٪– ٩,٥٪
الناتج القومي العام للفرد	١٧,٦	١٧,٥
	ألف دولار	ألف دولار

يظهر جدول توقعات وزارة المالية السابقة (في عهد الوزير شوحاط – شباط ٢٠٠١) أنه سيحدث تحول كلي في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الانتفاضة الفلسطينية وبداية فترة الركود في قطاع التكنولوجيا المتطورة قبل التقلبات الأخيرة في بورصة نيويورك والبورصات الأخرى في العالم.

وماذا مستقبلاً؟

رغم الثقة التي اكتسبها الاقتصاد الإسرائيلي عالمياً، فان السنوات ٩٦-٩٩ شهدت ركوداً اقتصادياً في القطاعات التقليدية، كان نتيجتها زيادة نسبة البطالة في إسرائيل، خاصة بين العمال الأقل ثقافة وعلماً، وقد غطى هذا الركود ارتفاع الأجور في قطاع التكنولوجيا المتطورة واستيعابها العمال المتعلمين، وبالذات خريجي فروع التكنولوجيا، وشهدت الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٠ خروجاً من الركود الاقتصادي، إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في أواخر ايلول ٢٠٠٠، وتأثرت سلباً بصورة مباشرة القطاعات التي لها علاقة بالاقتصاد الفلسطيني وكذلك القطاعات الحساسة للاستقرار السياسي في المنطقة، ومن ثم بدأ الاقتصاد الكلي يتأثر سلبا، حتى القطاع ذي الحصانة الكبرى؛ قطاع التكنولوجيا المتطورة، وصناعة الالكترونيات، الامر الذي أدى إلى تفاقم التدهور الاقتصادي اثر التقلبات العالمية في هذا القطاع في الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى تسلم حكومة جديدة زمام الحكم في اسرائيل، وهي كما يبدو تختلف كلياً عما أوحت به الحكومة السابقة عالمياً، بالنسبة للاستقرار السياسي، والاقتصادي في المنطقة.

وإذا ما تمعّنا في الظروف الجديدة المتغيرة، فإن التوقعات للعام ٢٠٠١ ستكون أسوأ مما توقعتها وزارة المالية، فمن جهة واحدة فإن التقلبات في أسعار الاسهم، وحالة التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة، ودول العالم الأخرى، ستؤثر في حركة الاستثمارات الاجنبية في إسرائيل، ناهيك عن أن الاقتصاد الإسرائيلي مرتبط ارتباطاً وثيقا باقتصاد الولايات المتحدة، وأن أية تحولات سلبية في الاقتصاد سيكون لها تأثيرها في الاقتصاد الاسرائيلي، من جهة أخرى فإن الانتفاضة الفلسطينية تكتسب زخماً جديداً ومن المتوقع أن تستمر إلى أمد بعيد، ولا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة المصروفات الأمنية والعسكرية والاسرائيلية، وسيؤثر في ميزانية الحكومة الاسرائيلية، وبالتالي على اقتصادها ككل. من جهة أخرى فإن شبه الانهيار الذي يلازم الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة، وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي على المناطق الفلسطينية أيضاً سيتركان أثراً سلبياً في جميع القطاعات الاقتصادية في إسرائيل، وبالتالي ستزداد نسبة الركود الاقتصادي، وخاصة نسبة البطالة، وتبقى القضية الرئيسية هي السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية الجديدة، وكيفية ملاءمتها للظروف الجديدة والمتسارعة، فحسب تجربة الماضي يؤيد رئيس الحكومة الحالي شارون تدخل الحكومة في الاقتصاد، وهذا يعني أن العجز في الميزانية سيزداد، وسيؤثر سلباً في الاقتصاد. أما وزير المالية سيلفان شالوم فإنه يسير أكثر في اتجاه اقتصاد السوق.

والنقاش الاقتصادي الذي سيدور مستقبلاً بين قياديي الاقتصاد الإسرائيلي وزعماء السياسة الاسرائيلية، هو كيف يمكن أن تحافظ إسرائيل على الاستثمارات الاجنبية في البلاد ضمن حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وما هي السياسة الاقتصادية والمالية التي ستتخذها إسرائيل في سبيل وقف التدهور القادم، والخروج من دائرة البطالة والركود؟

صدر عن «مدار» في «سلسلة أوراق إسرائيلية»

كانون الثاني ٢٠٠١

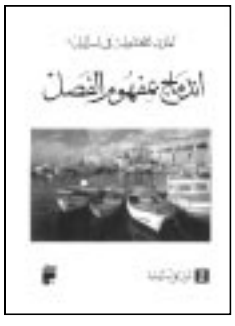

شباط ٢٠٠١